دولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا

حالة نيجيريا

أ. آمد ممد جالو

باحث في العلوم السياسية - جامعة محمد الخامس بالرباط

تتبوأ إشكالية بناء الدولة في إفريقيا اهتماماً بالغاً لدى الأكاديميين والباحثين، خصوصاً في الدراسات الاجتماعية والسياسية، إضافة إلى المناظرات الواسعة التي حظيت بها داخل الأدبيات الإفريقية، والتي تزامنت مع رحيل المستعمر، خصوصاً في مطلع الستينيات من القرن الماضي، إذ اتسمت هذه الفترة باستقلال العديد من الدول في العالم، ومن بينها الدول الإفريقية التي مارست عليها القوى الأوروبية الكبرى من خلال الاستعمار شتّى أنواع التهميش.

وقد تميّزت هذه المرحلة بقيام دولة ما بعد الاستعمار STATE POSTE COLONIALE، الدولة التي انصبّت جهود القائمين عليها في بناء مؤسساتها، والعمل على تحقيق المشاريع وخطط التنمية فيها، وقد سارت العديد من الدول الإفريقية على نظام (الحزب الواحد) كآلية لتجسيد بناء الدولة الوطنية المستقلة، وخطوة في تقوية أواصر الوحدة الوطنية بين مكوّنات الشعوب الإفريقية، لكن النتائج أظهرت فشل هذا النظام (الحزب الواحد) في تقوية مؤسسات الدولة، وفي ضمان الوحدة بين شرائحها، وقد شكّل ذلك الوضع تسويغاً للتدخلات المتكررة للمؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، والقيام بانقلابات عسكرية للسيطرة على السلطة في عدة دول إفريقية[1]. ومنها دولة نيجيريا والتي سنتناولها كمثال على هذه الإشكالية،

ولمحاولة الوقوف على أهم جوانب هذا الموضوع؛ فإنّ طبيعته تقتضي أن يكون حديثنا عنه من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: إبراز بعض المعطيات حول نيجيريا.

المطلب الثاني: أبرز التطورات السياسية التي عرفتها نيجيريا.

المطلب الثالث: الأزمات التي رافقت مسيرة دولة نيجيريا.

المطلب الأول: مدخل تمهيدي:

نتناول في هذا المطلب الموقع الجغرافي والجيوستراتيجي لنيجيريا، وكذلك معطياتها الديموغرافية والتركيبة العرقية، ثم طبيعة النظام السياسي فيها.

أولاً: موقع نيجيريا الجغرافي والجيوستراتيجي:

تقع نيجيريا في أقصى غرب إفريقيا، وتطل على المحيط الأطلسي شمال خط الاستواء، ويحدّها غرباً دولة بنين، وفي الشمال النيجر، وفي الشرق تشاد والكاميرون، وتطل جنوباً على خليج غينيا.

مما سبق نجد أن نيجيريا تتموقع في فضاء جيوستراتيجيٍّ مهمٍّ جدّاً، ويجعل منها موقعها حلقة وصل بين غرب إفريقيا وإفريقيا الوسطى.

وما يعزّز هذا الموقع الجيوستراتيجي لنيجيريا عضويتها في العديد من المنظمات الإقليمية على مستوى القارة، مثل منظمة الاتحاد الإفريقي، ومنظمة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (CEDEAO)[2]، إضافة إلى الاحتياطيات الضخمة من النفط التي تتوفر عليها نيجيريا، حيث تعدّ من أكبر الدول الإفريقية إنتاجاً للنفط[3]، والسادسة على المستوى العالمي.

يُضاف إلى ما سبق الجهود المهمة التي تبذلها في حلّ نزاعات البلدان المجاورة لها، سواء من خلال تدخلها العسكري، كما في ليبيريا (١٩٩١م)، في إطار قوات الإيكواس، أو من خلال إرسال جنود لحفظ السلام، كما

(١) النويني، الحافظ: أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا: حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)، مجلة المستقبل العربي: السنة ٣٦، العدد ٤٢٢، أبريل ٢٠١٤م، ص (٥٨، ٥٩).

(٢) تأسست في عام ١٩٧٥م بموجب اتفاقية لاغوس بين عدة دول غرب إفريقيا، من بينها نيجيريا التي تحتضن مقر هذه المنظمة التي تؤدي منذ تأسيسها أدواراً مهمّة في تعزيز التعاون المشترك بين الدول الأعضاء، والرفع من قدراتها الاقتصادية، ودعم التعاون والاندماج لبلوغ أهداف التنمية.

(٣) أيمن شبانة: النفط الإفريقي عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد، مجلة قراءات إفريقية، العدد ١١، مارس ٢٠١٢م، ص ٧٩.

هو الحال إبّـان الحرب الأهليـة التي عرفتها سيراليون في (١٩٩٨م)، كل ذلك جعل البلد قوة إقليمية مهمّة على صعيد القارة[١].

ثانياً: سكان البلد وتركيبتهم العرقية:

نيجيريا هي أكبر الدول الإفريقية من حيث عدد السكان، حيث يبلغ عدد سكانها ١٧٣،٦٠ مليون نسمة؛ طبقاً لإحصائيات ٢٠١٤م.

وتتميز التركيبة السكانية للمجتمع النيجيري بسمة التعقيد نتيجةً للتعدد العِرقي والإثني والقبلي، حيث تشكّل القبيلة الوحدة الأساسية في تركيبته على العموم، ويصاحب ذلك التعدّد اللغوي، ويوجد نحو مائتين وخمسين مجموعة قبلية، ومن أبرز هذه القبائل:

١ - قبيلة الهوسا/فولا[٢]: تبلغ نسبتها ٣١٪ من الشعب.

٢ - قبيلة اليوربا: تبلغ نسبتها ٢١٪، ويتحدثون لغة اليوربا.

٣ - قبيلة الإيبو: تبلغ نسبتها ١٨٪، من مجموع سكان نيجيريا، ويتحدثون لغة الإيبو.

إضافة إلى جماعات عرقية أخرى، مثل: الكانوري، والنوفي، والتيف... وغيرهم.

لكن على الرغم من التنوّع والتعدد داخل مجتمع نيجيريا تبقى المجموعات القبلية الثلاث، أي: (الهوسا/فولا، واليوربا، والإيبو)، هي: التي تشكّل غالبية السكان.

وتتركز مجموعات (الهوسا/فولا) في الأقاليم الشمالية في ولايات: (سكت، وجمفر، وكتسن، وكانو، وبرونو... إلخ)، وغالبيتهم مسلمون، حيث تقدّر نسبتهم بحوالي ٩٨٪.

أما مجموعة اليوربا؛ فتستوطن بكثافة الأقاليم الجنوب الغربية، وينقسمون إلى مسلمين ومسيحيين.

ثم قبائل (الإيبو) في الأقاليم الشرقية، وغالبيتهم من المسيحيين.

وقد تميّزت العلاقات بين هذه القبائل بالصراعات الدموية التي أدت إلى سقوط الآلاف من الضحايا بسبب التنافس على السلطة، أو الاقتتال من أجل الحسابات الاقتصادية[٣]، مثلما وقع في الحرب الأهلية بمنطقة (يافرا) في نهاية الستينيات من القرن الماضي، والمذابح المتبادلة بين المسلمين والمسيحيين في أكثر من مرة، في مختلف مناطق البلد، وأخذت غالبية تلك الصراعات طابع القبلية أو التعصب الديني، بسبب التعدد الديني الذي يزخر به البلد من الإسلام والمسيحية، إضافة إلى الديانات التقليدية، كلّ ذلك شكّل مصدراً للصراعات والتوترات في بعض الحالات[٤]، ويبقى الإسلام هو الغالبية بالرغم من هذا التعدد الديني، حيث تقدّر نسبة المسلمين بحوالي: ٥٥٪ من مجموع

(١) عادل موساوي: علاقة المغرب مع إفريقيا جنوب الصحراء بعد انتهاء القطبية الثنائية، الرباط، أطروحة دكتوراه، ٢٠٠٢م، جامعة محمد الخامس - الرباط، ص (٢٥٤، ٢٥٥).

(٢) الفولا أو الفولانية: هي جماعة عرقية متمايزة عن الهوسا الذين خضعوا لسلطتهم في القرن التاسع عشر، ويوجدون بكثافة في دول غرب إفريقيا، في موريتانيا والسنغال وغامبيا وغينيا ونيجيريا والنيجر وتشاد والكاميرون، وفي السودان، ويسمّون في السودان: الفلاتة. وتسمية: (هوسا/فولا) في نيجيريا ناتجة عن التداخل والاندماج بين الجماعتين نظراً لانتمائهما إلى الدين الإسلامي. ومن زعماء الفلان في نيجيريا: المجاهد (عثمان دان فودي) الذي أسّس دولة الخلافة الإسلامية في الشمال قبل دخول المستعمر البريطاني.

(٣) هيفاء أحمد محمد: ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في نيجيريا: دراسة في حركة دلتا نهر النيجر، مجلة الدراسات الدولية ISSN : ١٩٩٢٩٢٥٠ السنة: ٢٠١٠ جامعة بغداد، العدد ٤٦، ص ٩٧.

(٤) Emmanuel Igah : «Nigeria : recenser géant de l'Afrique». association population et avenir. 2006 – n° 679. p. 17.

النتائج أظهرت فشل نظام (الحزب الواحد) في تقوية مؤسسات الدولة وفي ضمان الوحدة بين مكوناتها، وقد شكل ذلك الوضع تسويغا لتدخلات المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية

السكان، ويوجدون بكثافة في شمال البلد، وفي المقابل يوجد المسيحيون بشكل كبير في الأقاليم الجنوبية من نيجيريا، كلّ ذلك أنتج نمطاً من التنوع والثراء للهوية الثقافية النيجيرية[١].

ثالثاً: طبيعة النظام السياسي:

استقلت نيجيريا عن المستعمر البريطاني في عام ١٩٦٠م، حيث شكلت جمهورية تقوم على الاتحاد الفيدرالي، ذلك الاتحاد الذي جمع الولايات الثلاث الكبرى، والتي كانت قائمة في عهد السيطرة البريطانية، وهي: ولايات: الشمال والشرق والغرب، وإن كان في كلّ إقليم جماعة عرقية تشكّل الأغلبية وتهيمن على الحياة السياسية والاقتصادية على المستوى الداخلي، إلا أنّ ذلك لا ينفي وجود جماعات وأعراق أخرى متباينة إثنيّاً وعرقيّاً[٢].

ومثلما هو الحال في غالبية الدول الإفريقية؛ فإنّ نيجيريا أيضاً عرفت صراعات وحروباً بين مكوّناتها العِرقية من أجل الحصول على نفوذٍ سياسيٍّ ومكاسب اقتصادية، مما جعل البلد معرضاً للتقسيم على أساس القبلية والجهوية، وتمثّل ذلك في إعلان دولة (إيبو) جمهوريةً بمنطقة: (يافرا) في وسط وجنوب نيجيريا، في أيام حرب (يافرا) التي استمرت ما بين ١٩٦٧ و ١٩٧٠م، قبل أن تتمكن القوات العسكرية من ضبط المنطقة واسترجاعها.

وقد أدت هذه الأحداث، الناتجة من عدم القدرة على اقتسام السلطة والثروة بطرقٍ سلمية، إلى رفع عدد الأقاليم لتبلغ اثني عشر إقليماً فيدراليّاً في سنة ١٩٦٧م، تتمتع بصلاحيات واسعة، تمكّنها من تحقيق نوع من الاستقلالية تحت وصاية السلطة المركزية للبلد، والتي يقودها رئيس السلطة التنفيذية، مع وزراء الفيدرالية وبرلمانٍ فيدراليٍّ يتكوّن من مجلس الشيوخ والنواب، وعدد الأقاليم الفيدرالية بلغ حاليّاً ستةً وثلاثين إقليماً، وتتم إدارة شؤون هذه الأقاليم من قِبل حكومات محلية، إضافة إلى السلطة التشريعية المكوّنة من مجلس النواب في الولاية[٣].

المطلب الثاني: التطورات السياسية في نيجيريا:

أولاً: مرحلة الحكم العسكري:

شهدت نيجيريا في تاريخها خمسة انقلابات عسكرية، وبعض المحاولات الانقلابية كان آخرها في ديسمبر ١٩٩٧م ضد الرئيس السابق

(١) Emmanuel Igah : «Le Nigeria : géopolitique et population du ‘ géant ‘ africain». association population et avenir , 2007 2-n°682. pp. 4 , 5 , 6

(٢) صبحي قنصوة: نيجيريا.. قضايا وتحديات التعايش في مجتمع تعددي، على الرابط: http://www. hadaracenter.com

(٣) Emmanuel igah : « le nigeria : géopolitique et population du ‘ géant ‘ africain». association .2-n° 682. pp. 5/population et avenir , 2007

ساني اباتشا[1].

ويمكن أن نقسّم مرحلة استحواذ العسكر على السلطة وحكمه للبلاد إلى مرحلتين، هما:

المرحلة الأولى: امتدت ما بين سنتي: (١٩٦٦م و ١٩٧٩م)، حيث تمّ الانقلاب فيها على أول حكومة مدنية للبلاد من قِبل ضباط (الإيبو) بقيادة (ارونسي)، وقد دفع المسلمون في نيجيريا ثمناً باهظاً أثناء تلك التطورات السياسية، حيث قُتل العديد من زعمائهم الشماليين، من بينهم الزعيم الحاج أحمد بيللو رئيس وزراء الإقليم الشمالي، وأبو بكر تافوا باعليوه رئيس الحكومة الاتحادية، وأدت تلك الأوضاع السياسية أيضاً إلى تقسيم الإقليم الشمالي إلى ست ولايات عام ١٩٧٦م.

المرحلة الثانية: بدأت - هي الأخرى - في أواخر ديسمبر ١٩٨٣م، من خلال انقلابٍ عسكريٍّ قاده محمد بخاري، ليضع حدّاً من جديد لمرحلة الحكم المدني، وتمّ إسقاط الجمهورية الثانية، واستمرت مرحلة الحكم العسكريّ الثانية من خلال تعاقب الضباط على السلطة بالانقلابات إلى سنة ١٩٩٩م، وشهدت هذه المرحلة ازدهار الزراعة، والتنقيب عن النفط، وكثرة الاستثمارات، وبخاصة الأجنبية منها، ما جعل من مدينة (لاغوس) (هي العاصمة الاقتصادية حاليّاً) من أبرز العواصم الاقتصادية في القارة الإفريقية وأهمها[2].

ثانياً: مرحلة الانتقال الديمقراطي:

بدأت هذه المرحلة في عام ١٩٩٩م، أي:

أسباب إخفاق بناء الدولة في إفريقيا بصفةٍ عامّة، بعد مرحلة الاستعمار، راجعٌ أساساً إلى بنية الدولة، ويظهر ذلك في الصراعات القبلية والإثنية والدينية والاستيلاء على السلطة بالقوة، وطغيان الفساد وتفشّيه داخل الطبقة الحاكمة..

عند وصول الرئيس (أوليسغون أوباسانجون) (من اليوربا) إلى السلطة عبر انتخابات تعددية، زرعت الآمال لدى الشعب النيجيري في تحقيق الاستقرار السياسي والبدء في التنمية الاقتصادية والسياسية، بعد أن كاد البلد يسير إلى الهاوية نتيجة للانقلابات العسكرية المتتالية، كما أنّ الضغوط الدولية التي مُورست على نيجيريا - آنذاك - كان لها الأثر البالغ في الدفع نحو الانتقال الديمقراطي.

وقد توّجت هذه المرحلة بإصلاحات مهمّة، حيث استطاع خلالها الرئيس (أوليسغون أوباسانجون) أن يضع دستوراً جديداً للبلاد، دخل حيّز التنفيذ في الحادي والثلاثين من آيار / مايو ١٩٩٩م، قسّم هذا الدستور السلطات في البلد إلى: سلطة تنفيذية في يد رئيس الدولة، وسلطة تشريعية، وسلطة قضائية، إضافة إلى الحكومات المحلية الفيدرالية المؤطرة حسب نصوص الدستور.

ولعل أبرز النقاشات التي شكلت جدلاً واسعاً - في هذه المرحلة بين المسلمين والمسيحيين

(١) محمد عاشور: التطورات السياسية في نيجيريا ومعضلة التحول الديمقراطي في إفريقيا، مركز الحضارة للدراسات السياسية، ص ٥٠.

(٢) رمزي السوقي: دراسة عن الأوضاع في نيجيريا، منشور بتاريخ ٢٠١٢/٠٤/٠٣م، على الرابط/ www. ssnp. info

– هي: مسألة تطبيق الشريعة الإسلامية بشكلٍ كامـــلٍ، خصوصاً فـــي الأقاليم الشـــمالية ذاتً الأغلبية المســـلمة، وكان ذلـــك من بين مطالب الشماليين، ولقيت رفضاً من التيارات السياسية الجنوبية ذات الأغلبية المسيحية، وقد أثار ذلك النقاش عدة قضايا، منها: علاقة الدين والدولة في نيجيريا.

وكان أيضاً من بين الأولويات التي ركّز عليها الرئيس (أوليسغون أوباسانجون) – عند وصوله إلى السلطة في تلك المرحلة – ضبط المؤسسة العســـكرية لتحجيم قدرتها علـــى التدخل في الحياة السياســـية، من خلال بعض الإجراءات، التي قام بها في ذلك الوقت، ومنها:

– إحالة مائة وخمســـين من كبار الجنرالات إلى التقاعد الإجباري المبكر للحدّ من قدرتهم على ممارسة القوة بغية التغيير السياسي.

– خفض المخصصات المحددة للمؤسســـة العسكرية بنسبة ٤٠٪.

– إعادة النظر في وضعية القوات المسلحة الموجودة في الخـــارج، حيث أصبح ذلك مكلّفاً لميزانية الدولة مبالغ كبيرة.

وبالفعـــل مكّنت هـــذه الإجـــراءات – التي اتخذها الرئيس – من إبعاد المؤسسة العسكرية من الحكم، لكن بقيت أمامه العديد من القضايا والتحديـــات التـــي لـــم يتمكن مـــن معالجتها، كالنعـــرات الطائفية والعرقيـــة والدينية، والتي كانت تتصاعـــد – آنذاك – يومـــاً بعد يوم، ما أثّر سلباً في الاســـتقرار السياسي والاجتماعي للبلد[1].

المطلب الثالث: الأزمات السياسية التي عرفتها نيجيريا:

مـــن أخطر الأزمات التي شـــهدتها نيجيريا اندلاع الحرب الأهلية، أو ما عُرف بحرب بيافرا سنة ١٩٦٧م، وما تلاها من أزمات؛ كأزمة (دلتا النيجـــر) التي انفجرت بصراع حول اســـتغلال الخيرات النفطية التـــي تختزنها هذه المنطقة، ولـــم تتوقف أزمـــات نيجيريا السياســـية عند هذا الحدّ، بـــل زادت تأجيجاً بتنامي قوة بعض الجماعات الإســـلامية؛ كجماعـــة (بوكوحرام) التي دخلت في مواجهات عنيفة مع السلطة في نيجيريا.

أولاً: الحـرب الأهليـة النيجيريـة (حرب بيافرا) عام ١٩٦٧م:

تُصنّـــف حرب بيافرا، أو ما يُعرف باســـم: (الحـــرب الأهليـــة النيجيرية)، مـــن الأزمات العصيبة التي عرفتهـــا نيجيريا في وقتٍ مبكرٍ من تاريخ الاســـتقلال عن المستعمر البريطاني في ١٩٦٠م، وشكّلت حرب بيافرا تمهيداً لسلسلة من الأزمات رافقت مســـار الدولة في تاريخها السياسي، وقد استمرت حرب بيافرا قرابة ثلاث ســـنوات، من عام: ١٩٦٧م وحتى: ١٩٧٠م، وهو

(١) هيفاء أحمد محمد: ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في نيجيريا...، مرجع سابق، ص ١٠٣.

تاريخ سيطرة الحكومة المركزية على الإقليم، وكسر شوكة الانفصاليين الذين اختاروا الأقاليم الجنوب الشرقية (منطقة بيافرا) عاصمة لدولتهم الجديدة، والخاصة بعِرق الإيبو، لكن (جمهورية بيافرا) لم تدم إلا مدة قصيرة، ولم تحظ إلا باعتراف عددٍ قليلٍ من الدول، منها ما هو داخل الجوار الإقليمي – القارة الإفريقية –، ومنها ما هو خارج القارة، وهي: البرتغال، والكيان الصهيوني، وهايتي، والجابون، وكوت ديفوار، وتنزانيا، وزامبيا.

وترجع أسباب التمرد المسلح والحرب في منطقة بيافرا إلى عدة عوامل، منها: التعدد العرقي، والاختلاف العقائدي بين القبائل المسلمة من الهوسا/فولا وبعضٍ من اليوربا والإيبو ذات الغالبية المسيحية، حيث أدى هذا التمايز والاختلاف دوراً كبيراً في زعزعة استقرار الدولة النيجيرية، وعمّق الفرقة بين أبنائها، إضافة إلى التركة التي ورثها الشعب النيجيري من المستعمر البريطاني الذي ساهم بدوره في تشتيت البلد من منطلق مبادئه الاستعمارية: (فرّق تسد).

وما زاد من حدّة الأزمة، والمطالبة بالانفصال وإعلان جمهورية بيافرا، الإجراءات السياسية التي اتبعها قادة الانقلاب الجدد بقيادة: (يعقوب جون)، عندما أصدر مرسوماً في ٢٤ مايو ١٩٦٦م، سعي من خلاله إلى إنهاء النظام الفيدرالي وتوحيد البلاد.

أما تداعيات الحرب؛ فتمثلت في العدد الكبير من الضحايا، والذي قدّر بما بين خمسة إلى عشرة ملايين قتيل، وفي تشريد الأسر، الأمر الذي خلّف عدداً كبيراً من النازحين واللاجئين، غير أنّ الملاحظ في تلك المرحلة غياب دور منظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي حالياً)، ما جعل البعض يُرجع ذلك الغياب إلى أسباب عدة، منها: تباين الرؤى والانقسام بين الدول الإفريقية الأعضاء بين مَن يؤيد ويدعم الانفصاليين؛ ومَن يعارض ذلك[1].

وهكذا يمكن أن نسجل بعضاً من النتائج التي أعقبت انتهاء أزمة بيافرا:

١ – أنّ انتهاء الحرب كان بفعل قوة سلاح النظام الفيدرالي العسكري الحاكم آنذاك، غير أنّ تلك النهاية لم توقف الكراهية المتبادلة بين قبائل الشرق وقبائل الشمال، ولم تساهم حتى في إيجاد حلول لمشكلات الدولة الفيدرالية؛ على المستويات الاجتماعية منها والثقافية.

٢ – غيرت المؤسسة العسكرية الحاكمة من سياستها بشكلٍ أكثر واقعية للتعاطي مع الإشكالات الوطنية؛ في سعيٍ لدفع التحديات المحدقة بالبلد، وتمثلت تلك السياسة في حرص الرئيس يعقوب جون (الحاكم العسكري آنذاك) على أن يكون اختيار الحاكم العسكريٍّ من قِبل القبيلة التي تمثّل الأغلبية في كلّ ولاية من ولايات الدولة. وأيضاً ضمّ المجلس التنفيذي الفيدرالي بين أعضائه وزيرين من قبائل الإيبو – المتمردة –، هما: وزير التجارة بريجز، ووزير الزراعة الدكتور ج. اوكيزى.

٣ – في الجانب الاقتصادي؛ اهتمت الحكومة المركزية بمسألة تحقيق انتعاشٍ اقتصاديٍّ، خصوصاً في المناطق التي انطلقت منها الحرب (مناطق الإيبو)، وقد ساهمت سيطرة الدولة على الانفصاليين في إعادة الأمن والاستقرار في المنطقة، ومن خلالها استثمرت نيجيريا وقتها، الأمر الذي مكّن البلد من أن تصبح القوة

(١) بشير شايب: حرب بيافرا ١٩٦٧م – ١٩٧٠م.. الدروس والعبر، موقع المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، ٢٠١٢/٠٩/٢٩م، على الرابط: http://www.maspolitiques.com/mas/index.php?option=com_content&view=article&id=114:-g-45-55-22-09-12-&catid=11:2010

الثانية إفريقيّاً في إنتاج النفط، والسادسة على المستوى العالمي[١].

ثانياً: أزمة دلتا النيجر (نيجيريا):

(دلتا نيجيريا) أو (دلتـــا النيجر): هي أكبر منطقة نفطية في نيجيريا، إذ تنتشر داخل هذه المنطقة التي تقع في جنوب شرق نيجيريا حقولٌ وآبارٌ نفطية، يقدّر إنتاجها بنحو ٩٠٪ من الإنتاج العامّ للبلد، ما جعـــل هذه الولاية من بين ثلاث ولايات في نيجيريا هي الأكبر من حيث مخزون النفط (هـــذه الولايات؛ هي: بيلســـا، والأنهار، ودلتا)، ويتميز نفط منطقة (دلتا) بجودته العالية نظراً لخلّوه من الكبريت.

وقد عرفت منطقـــة الدلتا صراعات عنيفة بين الحكومة والســـكان المحليين، وبين السكان المحليين والشـــركات الأجنبيـــة التي تعمل في اســـتخراج البترول في المنطقة، بســـبب الفقر والحرمان والهشاشة الذي تعانيه المنطقة برغم مواردها الغزيرة من النفط وغيره.

ويرجع السبب في ذلك إلى:

– سياسات الحكومة الفيدرالية التي تفتقر إلى عدالة توزيع الثـــروة بين مناطق الجمهورية الفيدراليـــة، ومن بينها منطقـــة دلتا التي عانى ســـكانها تدنـــي الخدمـــات بـــل انعدامها في الغالب[٢].

– مســـاندة الحكومة، ومشـــاركة الشركات الأجنبية التي تستخرج النفط في تدمير البيئة، وتهديد صحة السكان في تلك المنطقة.

بالرغم من التعدد الديني والعرقي، فالمسلمون هم الأكثرية؛حيث تقدّر نسبة المسلمين بحوالي: 55% من مجموع السكان، ويوجدون بكثافة في شمال نيجيريا

– مصادرة معيشة السكان من خلال القضاء على الثروة الحيوانية والفلاحة؛ نتيجة حرق تلك الشـــركات الغاز الطبيعي المصاحب لاستخراج النفـــط، وأحياناً عن طريق تســـريبات النفط، ورمي نفاياتها دون أخذ الاحتياطات الضرورية والمناسبة.

كلّ تلك العوامل المتداخلـــة عجّلت بظهور جماعات وحركات مسلحة داخل المنطقة، تبنّت دعوى عدم استفادة سكان المنطقة من عائدات النفـــط، والتصدي لتلك الممارســـات، غير أنّ الحكومـــة النيجيرية اتخذت القمع والعنف ضدّ تلك الجماعات وســـيلتها الأنجـــع، ما أدى إلى تطوّر سقف مطالب تلك الجماعات، حيث صارت تطالب بالانفصال، ومن أبـــرز تلك الجماعات: (حركـــة تحرير منطقة دلتا) (المســـلحة) التي برزت في سنة ٢٠٠٤م.

وقام الجيـــش النيجيري في ســـنة ٢٠٠٩م بمقاتلـــة مختلف هذه الجماعـــات، لأنها بدأت تشـــكّل خطراً على الدولة من خلال سيطرتها علـــى أنابيب البترول؛ ما أثر ســـلباً في إنتاجه، وبالمـــوازاة مـــع تدخّل الحكومة عســـكريّاً في المنطقة؛ قام الرئيـــس النيجيري آنذاك (عمر يرودوي) بمطالبة المتمردين بتســـليم الســـلاح

(١) بطرس بطرس غالي: الحركة الانفصالية في نيجيريا (قضية بيافرا)، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، منشورات الأهرام الرقمي، على الرابط:

(٢) sylvie fanchett : «le DELTA du niger (nigeria) rivalités de pouvoir revendication territoriales et exploitation pétroliere». la découverte Hérodote / 2066 – n° 121 . pp. 193 . 194.

مقابل العفو عنهم[١]. وهو ما أدى إلى إنهاء تلك الأزمة، وإلقاء الجماعات لسلاحها.

ثالثاً: صراع جماعة بوكوحرام مع السلطة:

تعدّ (جماعة أهل السنّة للدعوة والجهاد) المعروفة باسم: (بوكوحرام) من بين أبرز الجماعات الإسلامية التي دخلت في صراع مع الحكومة في نيجيريا، ويرجع تاريخ تأسيس هذه الجماعة إلى عام ٢٠٠٢م على يد زعيمها محمد يوسف، وتتشكّل غالبية أعضاء جماعة أهل السنّة للدعوة والجهاد (بوكوحرام) من طلبة المدارس التقليدية والمحاضر، وتتخذ من الأقاليم الشمالية في نيجيريا حاضنة لها.

وتعود إرهاصات ظهور الجماعة إلى سنة ١٩٩٥م تحت مسمّى: (جماعة أهل السنّة والهجرة) أو (منظمة الشباب المسلم)، حيث تمّ تأسيسها في مدينة مادوجيري بولاية بورنو.

وتهدف جماعة بوكوحرام إلى تغيير النظام العلماني في نيجيريا، وتطبيق الشريعة الإسلامية بالسلاح في مناطق الدولة كافة، حتى تلك التي تتوفر على أغلبية مسيحية، وتنتهج الجماعة أسلوب محاربة مؤسسات الدولة حيث تصفها بالكافرة، وترى أنها بُنيت على القوانين والمؤسسات الغربية.

وتتمثل مبادئ جماعة أهل السنّة للدعوة والجهاد (بوكوحرام) فيما يأتي:

- تحريم الديمقراطية جملةً وتفصيلاً، واعتبارها كفرا، حيث تتعارض مع الإسلام -حسب فهمهم-.
- اعتقاد الجماعة بأنهم الفرقة الناجية (بسبب إحياء الجهاد).
- تحريم التعليم النظامي في مراحل الدراسة، بدءاً من الابتدائية وحتى المرحلة الجامعية.

وتتقاطع الجماعة في التوجّه والإيديولوجية نفسها مع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وتتلقى تبرعات من بعض المسؤولين الحكوميين والسياسيين الذين يستغلون الجماعة لأغراض سياسية[٢].

وترتكز هجمات الجماعة في غالب الأحيان في الولايات الشمالية من نيجيريا، كولايات: (بورنو، وسكت، وكانو، وبوشي)، وتستهدف بالأساس ثلاثة عناصر: قوات الأمن، والنصارى، والوشاة بهم[٣].

وعلى الرغم من الآراء المتضاربة حول (جماعة أهل السنّة للدعوة والجهاد)؛ يبقى من الواضح أنّ تلك الجماعة لها تأثيرٌ بشكلٍ قويٍّ في نيجيريا، وفي المنطقة كلها.

خاتمة:

يتضح لنا مما سبق: أنّ أسباب إخفاق بناء الدولة في إفريقيا بصفةٍ عامّة، بعد مرحلة الاستعمار، راجعٌ أساساً إلى بنية الدولة، ويظهر ذلك في الصراعات القبلية والإثنية والدينية التي تعرفها أكثر من دولة في القارة السمراء، إضافة إلى الاستيلاء على السلطة بالقوة، وغياب الآليات الديمقراطية في تداول السلطة بالطرق السلمية، وطغيان الفساد وتفشّيه داخل الطبقة الحاكمة.

---

(١) د. صبحي قنصوة: النفط والسياسة في دلتا النيجر: صراع لا ينتهي، المملكة العربية السعودية، مجلة قراءات إفريقية، العدد ١١، مارس ٢٠١٢م، ص ص (٣٠ – ٣١).

(٢) فريدوم اونوهوا: بوكو حرام والإرهاب الانتحاري بنيجيريا.. رغبة في الموت ورهبة منها، مركز الجزيرة للدراسات، ديسمبر ٢٠١٢م، على الرابط التالي: http://studies.aljazeera.net/repor htm.201212013565232734/12/ts/2012

(٣) أحمد مرتضى: جماعة (بوكو حرام) نشأتها ومبادئها وأعمالها في نيجيريا، قراءات إفريقية، العدد ١٢، ٢٠١٢م، ص ٢٤.

مجمل تلك الأسباب دفع إلى زعزعة أُسس الدولة في إفريقيا، وجعلها دولة ضعيفة، مبنية على مؤسسات منهارة لا تتلاءم مع الواقع الاجتماعي، عاجزة عن تلبية أبسط الحاجات الضرورية للمواطن من أمنٍ واستقرارٍ وخدمات عامّة.

وينطبق ذلك في (النموذج النيجيري) القائم على وضعيةٍ اجتماعيةٍ هشّة، ويتسم بالطابع القبلي والعرقي، ويعاني مشكلة الانفلات الأمني، وظاهرة عدم الاستقرار، هذه الظاهرة التي أعاقت بشكلٍ كبيرٍ تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، حيث أثّر ذلك سلباً في أن تأخذ نيجيريا مكانتها المناسبة في إفريقيا والعالم، بسبب تنامي العنف والجريمة، مما قد يجرّ البلد إلى حربٍ أهلية في حالة عدم سيطرة الدولة على هذا الوضع المقلق، الذي ارتفعت وتيرته بشكلٍ مهولٍ، خصوصاً في الآونة الأخيرة.

وتبقى آفاق الاستقرار جدّ محدودة في هذه الدولة الإفريقية نتيجة استمرار الأزمات فيها، وغياب سياسة حكومية مبنية على رؤية واضحة المعالم لمعالجتها.

ويتضح -أيضا- أنّ استقلال نيجيريا عن المستعمر الإنجليزي لم يترتب عليه بناء دولة وطنية قادرة على تحقيق نتائج ملموسة، وذلك على مستوى تنمية البلد اجتماعيّاً واقتصاديّاً، وصيانة وحدتها الوطنية بين مختلف الإثنيات العرقية والدينية التي تزخر بها البلد، وهو ما أدى إلى إعاقة نمو واستقرار هذه الدولة برغم إمكانياتها الضخمة، وهو ما يكشف عمق الأزمة التي تعانيها نيجيريا، والمعضلات التي تقف عقبة أمام نهضتها.

ما يستدعي أن تضع نيجيريا سياسة وطنية بمشاركة مختلف مكوّناتها، تهدف بالأساس إلى تحقيق الاندماج وتقوية لُحمتها الوطنية، أي سياسة تمليها المصلحة العامّة للشعب النيجيري بدل أن تكون نابعة من إملاءات الدول الأجنبية، لأنّ بناء نيجيريا مهمّة تقع على عاتق الدولة والمجتمع والنخبة والقوى السياسية كافة ■